أقر مشروع قانون تنظيم الصناعة .. مجلس الوزراء :

الموافقة على مشروع قانون حظر إنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية

التوجيه بتوفير التمويلات والاعتمادات المالية لإنشاء نظام معلومات المغتربين

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون بشأن تنظيم الصناعة بعد مراجعته في اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي.ووجه بإحالة المشروع الى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره.

ويتكون المشروع من عشرة فصول تشمل التسمية والتعاريف والأهداف، تنمية النشاط الصناعي، تنظيم النشاط الصناعي، الترويج للصناعات الوطنية، المناطق الصناعية، الصناعات الصغيرة ، الرقابة الصناعية، التزامات المنشآت الصناعية، الجزاءات والأحكام الختامية.

ويهدف القانون الى تنمية وتطوير وتنظيم وحماية النشاط الصناعي وتنويع تقنياته وقاعدته الإنتاجية ورفع قدراته التنافسية وإمكانياته والاعتماد على الخدمات المحلية.

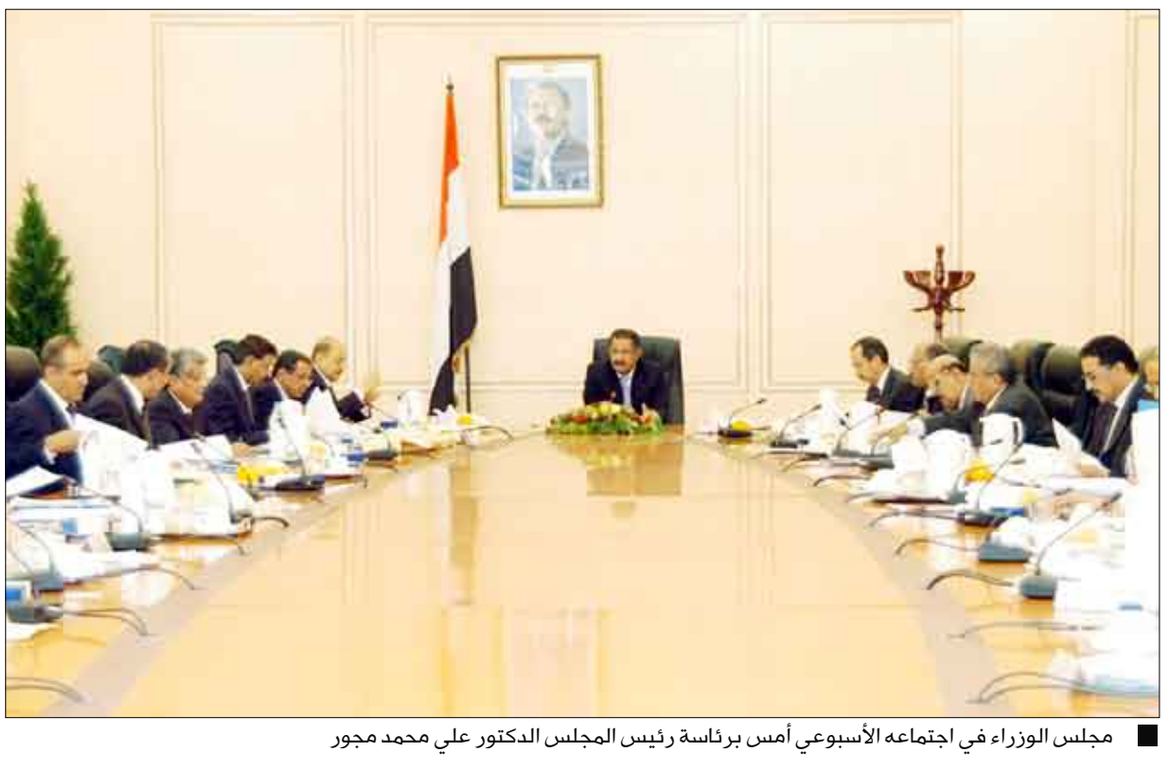

مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور

إقرار نقل الذمة المالية للمؤسسة العامة للأثاث إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية

واكدت المادة "11" من المشروع دور وزارة الصناعة في تحديد متطلبات التنمية الصناعية عن المناطق والمجمعات الصناعية وإقتراح المواقع الملائمة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتنظيم اقامتها وربطها بالخدمات اللازمة.

ووافق المجلس على مشروع قانون حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية المقدم من وزارة الخارجية ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة لاصدار المشروع.

ويتألف المشروع من 32 مادة موزعة على ستة فصول الاول التسمية والتعاريف، الثاني إنشاء اللجنة الوطنية وتحديد مهامها، الثالث تراخيص مزاولة النشاط والتفتيش على المنشآت المنتجة أو المستخدمة للمواد الكيميائية، الرابع المحظورات، الخامس العقوبات، والسادس خاص بالاحكام الختامية.

ويأتي مشروع القانون لتجنيب اليمن اي مخاطر جراء استعمال المواد الكيميائية في الاغراض غير المحظورة من خلال توفير التدابير الوقائية اللازمة التي التزمت الدول الاطراف في الاتفاقية الدولية لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدفير تلك الاسلحة والتي صادقت عليها بلادنا في العام2000م.

وجاء المشروع أيضا لافساح المجال امام اليمن للإستفادة من الانجازات الحديثة التي تحققت على المستوى العالمي في ميدان الانشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة في الاتفاقية ودورها في تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية لليمن في هذا المجال.

واقر المجلس المصفوفة المزمنة لتنفيذ مخرجات وتوصيات المؤتمر العام الثالث للمغتربين المقدمة من الأخوين وزير شئون المغتربين والأمين العام لمجلس الوزراء.

ووجه المجلس الإخوة نواب رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الهيئات والجهات الحكومية المعنية كل فيما يخصه، بإدراج المهام والأنشطة الواردة فيما يخص عام 2010 ضمن خطة الأداء السنوي للوزارة والعمل على تنفيذها خلال الفترة المحدودة وموافاة وزارة شئون المغتربين والأمانة العامة لمجلس الوزراء بتقارير دورية سنوية عن مستوى التنفيذ.

كما وجه المجلس نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية بالتنسيق مع وزير المغتربين لتوفير التمويلات والإعتمادات المالية اللأزمة لتنفيذ مشروعي إنشاء نظام معلومات المغتربين والمسح الشامل للمغتربين كون ذلك أولوية ستسهم في معالجة قضايا المغتربين وجذب الاستثمارات وتعزيز عملية ربط المغتربين بالوطن.

وتشمل المصفوفة المقرة مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات والتنمية والاستثمار والتنمية البشرية للمغتربين الى جانب القضايا المرتبطة بهذه الشريحة الاجتماعية وتعزيز دورها في خدمة الوطن.

وناقش المجلس نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة من قبل المجلس بمراجعة الوضع الراهن للمؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدسية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات.

واقر في ضوء مناقشته للموضوع نقل الذمة لمالية للمؤسسة العامة للأثاث الى المؤسسة الاقتصادية اليمنية وتتحول الى وحدة إنتاجية مستقلة ماليا وإداريا تعمل في إطار المؤسسة الاقتصادية بحيث تؤول الأصول والخصوم الخاصة بمؤسسة الأثاث بما في ذلك الحقوق والالتزامات الى المؤسسة الاقتصادية وفقا لميزان المراجعة والمركز المالي كما هو في 31 ديسمبر 2009.

وأكد المجلس على المؤسسة الاقتصادية ضرورة استيعاب العمالة لدى المؤسسة العامة للأثاث وإعادة تأهيل وتدريب ما يمكن تأهيله منهم بما يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة على ان لا يترتب على انتقالهم اليها اي مساس بحقوقهم القانونية المكتسبة.

كما أكد المجلس على المؤسسة الاقتصادية ضرورة تفعيل نشاط مؤسسة الأثاث واستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بما يؤمن توفير احتياجات وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات والجهات الأخرى من الأثاث والتجهيزات المؤسسية والمكتبية، بالإضافة الى المساهمة في توفير احتياجات السوق من الأثـاث بحيث تتولى المؤسسة الاقتصادية صرف مرتبات واجور العمال في مؤسسة الأثاث اعتبارا من شهر يناير الجاري.

وأحال المجلس المشروع المقدم من وزير السياحة بشأن حماية ورعاية المنتج الحرفي والمشغولات اليدوية التقليدية ودعم الحرفيين إلى لجنة وزارية من السياحة والثقافة والصناعة والتجارة لمراجعة الإجراءات الواردة في المشروع من كافة الجوانب والرفع إلى المجلس بنتيجة أعمالها إلى المجلس للمناقشة وإقرار ما يلزم.

كما أحال المجلس مذكرة وزير الصناعة والتجارة بخصوص إنشاء مجلس إدارة لإدارة المخزن الاستراتيجي لمادة القمح من الجهات ذات العلاقة إلى مجلس الغذاء لدراسة الموضوع والرفع إلى المجلس بالرأي المناسب بهذا الشأن، ووفقا للمذكرة فإن المجلس يأتي لتطوير آلية المؤسسة الخاصة بعملية التخزين الاستراتيجي لمادة القمح من خلال وضع خطة سنوية للكميات المطلوب استيرادها وتوفيرها من مادة القمح وتأمين تخزينها وإصدار نظام خاص بهذا المخزون فضلا عن إعداد الدراسات عن الاحتياطي الغذائي بما يواكب الزيادة والتوزيع السكاني وغير ذلك من المهام.

وأحال المجلس مشاريع القرارات المقدمة من وزير النقل بشأن تنفيذ توصيات ورشة جودة الخدمة في الموانئ البرية ودورها في تنشيط السياحة وتسهيل النقل والتجارة (ميناء الوديعة البري النموذجي) التي عقدت في العاصمة صنعاء يومي 10 و11 يناير الجاري إلى لجنة وزارية من المالية والنقل والسياحة والصناعة إضافة إلى نائب وزير الداخلية ونائب وزير الإدارة المحلية لدراسة التوصيات من كافة النواحي المادية والفنية والإجرائية وتقديم تقرير بما ستتوصل إليه اللجنة بهذا الخصوص إلى المجلس للمناقشة النهائية والإقرار.

وأطلع المجلس على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية بشأن الأوضاع الأمنية في الجمهورية والجهود المستمرة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة وتعقب الإرهابيين.. ونوه المجلس بهذا الشأن بتلك الجهود ودورها المشهود في تكريس أجواء الأمن والاستقرار وحماية المجتمع من الجريمة والأنشطة الإرهابية.

كما أطلع المجلس على تقرير وزير المياه والبيئة عن مشاركته في الاحتفال بفعاليات السنة الدولية للتنوع الحيوي الذي أقيم في برلين خلال يومي 11 و12 يناير الجاري.

في افتتاح مؤتمر العلاقات اليمنية الخليجية.. الدكتور الارياني :

العلاقات اليمنية - الخليجية تستند إلى عمق تاريخي ومصالح مشروعة وإيمان مشترك

صنعاء / بشير الحزمي :

أكد الدكتور/عبدالكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أهمية الدور التنويري الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية، في خدمة الوطن والأمة وقيامها بالواجب الوطني والقومي في سبيل نشر العلوم والمعرفة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية.

د . الإرياني يلقي كلمته في المؤتمر

جانب من الحضور في المؤتمر

وقال في افتتاح مؤتمر العلاقات اليمنية الخليجية الذي ينظمه المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية في الفترة (19 – 20) يناير الجاري في صنعاء إن موضوع العلاقات اليمنية الخليجية يكتسب أهمية متجددة بالنظر إلى الأهمية التي تمثلها منطقة الجزيرة العربية إستراتيجياً واقتصادياً وإنسانياً، كما تعكس خصوصية العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – التي تستند إلى عمق تاريخي وزحم إنساني ومصالح مشروعة وإيمان مشترك – أن الحاضر ومجرياته والمستقبل وآماله توجب على الجميع السير في طريق التعاون والتلاحم والتكامل ومواجهة التحديات والأخطار متوحدين على أرضية واحدة موحدة وبعقول نيرة وتصميم قوي لخدمة شعوب هذه البلدان وضمان مستقبل مزدهر آمن لها.

وأضاف : أننا جميعاً نعيش في عالم يتجه نحو التكامل والتكتل وتستحق شعوبنا أن تعمل طلائعها وينشط مثقفوها ورجالاتها في سبيل تعزيز قيم التعاون والتكامل فيما بيننا والعمل على تعزيز الإيجابيات وتنميتها ومعالجة السلبيات وتقليلها. راجياً أن يكون هذا المؤتمر إحدى الوسائل التي تمهد لتحقيق هدفنا الأسمى. متمنياً أن يثمر هذا المؤتمر رؤى صالحة يستفيد منها صانع القرار في اليمن ودول مجلس التعاون وتنعكس رشداً وتصويباً لحركتنا جميعاً نحو تحقيق الخير والأمن والازدهار لمنطقتنا.

من جانبه أكد الأخ الدكتور / محمد أحمد الأفندي رئيس المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية أهمية هذا المؤتمر الذي يأتي في ظل تنام وتطور ملحوظ في العلاقات اليمنية الخليجية وفي ظل تحديات كبيرة لها آثارها الحاضرة والمستقبلية على اتجاه العلاقات اليمنية الخليجية.

وقال إن منطقة الخليج والجزيرة تواجه تحديات أمنية مشتركة وتحديات اقتصادية وتنموية في ظل أزمة اقتصادية عالمية مازالت آثارها المباشرة وغير المباشرة تعمل عملها.

وأضاف أنه إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أدركت منذ وقت مبكر أن المقاربة الصحيحة لضمان استقرار اليمن وتقدمه وتحقيق ازدهاره الاقتصادي تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الإصلاح الشامل، فإنها تدرك الآن وبشكل جاد أن مواجهة التحديات الأمنية ودك مخاطر الانقسامات وتدويل القضايا الوطنية ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنما يكمن في مقاربة أكثر نجاعة وفعالية تتحقق من خلال تشجيع اليمنيين على الولوج في الحوار الجاد لتجاوز الخلافات بين أبناء الشعب اليمني باعتبار ذلك هو الطريق الآمن والسليم لتحقيق استقرار اليمن وأمنه ووحدته، كون أمن اليمن جزءاً لا يتجزأ من أمن دول المجلس.

وأوضح أن التعاون الأخوي بين اليمن والأشقاء في الخليج قد شهد تطوراً ملحوظاً على صعيد إدماج اليمن في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي ، مشيراً إلى أن التحديات الأمنية هي هم مشترك بين اليمن ودول مجلس التعاون وهنا يظهر مجال جديد لدول مجلس التعاون تجاه اليمن وهو القيام بواجب الوقت المتمثل في تقديم الدعم السياسي لليمن من خلال تشجيع اليمن على الانخراط في حوار وطني جاد يشمل كافة القضايا الوطنية والقضايا الملتهبة منها على وجه الخصوص.

وكانت قد عقدت أمس جلستا عمل الأولى تمحورت حول الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات اليمنية الخليجية ونوقشت فيها ورقتا عمل الأولى للدكتور / عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية والثانية للدكتور / مطهر السعيدي عضو مجلس الشورى، أما جلسة العمل الثانية فقد تمحورت حول المحددات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية وقد نوقشت فيها ورقتا عمل للأخ / ناصر الطويل والدكتور / خالد الدخيل.

وتتواصل جلسات أعمال المؤتمر اليوم لمناقشة الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية، الأسس والقواعد السليمة لبناء علاقات يمنية خليجية مستدامة.

حضر افتتاح المؤتمر عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وعدد من المسؤولين والباحثين والمهتمين من الجهات ذات العلاقة وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى بلادنا.